حماية نزاهة الانتخابات في عصر وسائل التواصل الاجتماعي

التحديات والحلول للبنان

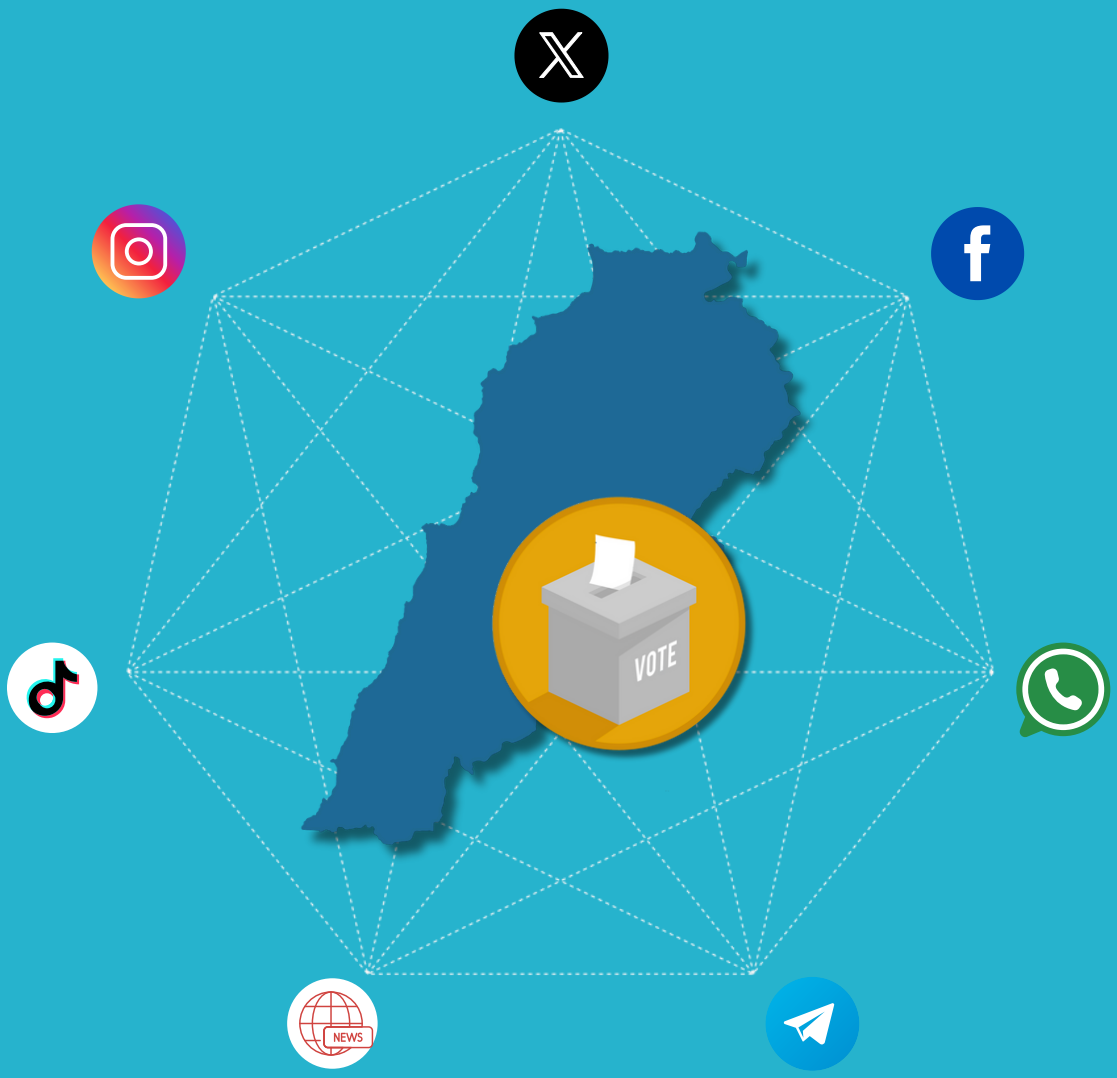

مهارات
Maharat

Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

يأتي هذا التقرير في إطار مشروع "إصلاح الإعلام وتعزيز حرية التعبير في لبنان"، الذي تنفذه مؤسسة مهارات، المفكرة القانونية، ومركز أبحاث الإعلام والصحافة الأوروبي (MJRC) بدعم من الإتحاد الأوروبي في لبنان.

فريق مهارات و المساهمون:

رلى مخايل ، المديرة التنفيذية
ليال بهنام ، مديرة البرامج
زهراء عبد الله، صحافية وباحثة
ميا كروشو ، باحثة
حبيب عقيقي ، المسؤول الإعلامي

حماية نزاهة الانتخابات في عصر وسائل التواصل الاجتماعي : التحديات والحلول للبنان

موّل الاتحاد الأوروبي هذا المنشور. وتقع المسؤولية عن محتواه حصراً على عاتق مهارات وهو لا يعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

© بيروت ٢٠٢٥

Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

الخلاصات الأساسية

لم يكن لبنان استثناءً من التوجه العالمي، حيث تؤدي منصات التواصل الاجتماعي إلى تضخيم الأخبار المضللة وتعريض المستخدمين للمعلومات الكاذبة والمحتوى التحريضي، ما يغذي الانقسامات المجتمعية، والتجزئة، والاستقطاب، والشعبوية. وقد كشف الرصد خلال انتخابات 2022 الأخيرة عن انتشار واسع للأخبار الكاذبة، وخطاب الكراهية، والدعاية العاطفية، والإعلانات السياسية المموَّلة بشكل خفي.

ورغم هذه المخاطر، ما زالت الأطر القانونية والمؤسساتية في لبنان غير مجهزة بشكل كافٍ للتعامل مع هذه التحديات:

- لا يغطي **قانون الانتخابات لعام 2017** الحملات الانتخابية عبر الإنترنت أو الإعلانات السياسية الرقمية، مما يخلق ثغرة تنظيمية تضعف آليات الرقابة.
- قامت **هيئة الإشراف على الانتخابات** بمراقبة الحملات عبر الإنترنت لأول مرة في انتخابات 2022، لكنها لا تملك صلاحية لمعاقبة المخالفات على وسائل التواصل الاجتماعي.
- وبالمثل، يعاني **قانون حماية البيانات لعام 2018** من أحكام غامضة وغياب هيئة مستقلة للرقابة، ما يسمح بالاستخدام الواسع وغير المنظم لبيانات الناخبين الشخصية.
- تبقى **التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي** دون تنظيم، وقد تواجه أي جهود تشريعية أو تنظيمية العراقيل المؤسسية والتشريعية المعتادة.
- يفتقر لبنان إلى إطار ملزم **لمحاسبة المنصات الرقمية** ولم يتم تأسيس آليات للتعاون المنهجي معها، ومع محدودية نفوذ لبنان على المنصات العالمية، فإن التطبيق الكامل لمثل هذا الإطار سيكون صعباً.

في المقابل، طورت **أوروبا إطاراً تنظيمياً أكثر قوة** من خلال أدوات مثل:

قانون الخدمات الرقمية (DSA)، قانون الأسواق الرقمية (DMA)، اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، قانون الذكاء الاصطناعي (AI ACT)، ومدونة السلوك لمكافحة المعلومات المضللة.

تفرض هذه الأدوات التزامات على المنصات لضمان **المساءلة**، ومكافحة **المعلومات المضللة على الإنترنت**، وتقييد **الاستهداف الضار للإعلانات الدقيقة (MICROTARGETING)**، وتعزيز **الشفافية في الإعلانات السياسية**، إضافةً إلى معالجة **مسألة التزييف العميق (DEEPFAKES)** والاستخدام الضار للذكاء الاصطناعي.

الخلاصات الأساسية

إن الإصلاح في لبنان **ضرورة ملحة**، لكنه يجب أن يحقق **توازناً دقيقاً**. فالإفراط في التشريعات قد يؤدي إلى مزيد من تضييق الفضاء المدني وتقييد حرية التعبير، كما يظهر من خلال كيفية استخدام قوانين الإعلام في لبنان.

وينبغي أن تجمع الاستجابات الفعالة بين التدابير التشريعية وغير التشريعية، بما يشمل وضع قواعد أقوى للحملات الرقمية وحماية البيانات واستخدام الذكاء الاصطناعي، تعزيز **مساءلة المنصات**، الاستثمار في **التربية الإعلامية** وتوعية الناخبين ودعم **الصحافة المستقلة** ومبادرات **التحقق من المعلومات (FACT-CHECKING)**.

للمضي قدماً، يمكن للبنان أن يستفيد من **التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة**. فإن **مدونة سلوك لوسائل التواصل الاجتماعي خلال الانتخابات** يمكن أن تضع معايير أخلاقية للحملات الانتخابية، في حين أن تعزيز الشراكات بين **هيئة الإشراف على الانتخابات**، **المجتمع المدني**، **الأوساط الأكاديمية**، والمنصات الرقمية سيسهم في رفع مستوى الشفافية والمساءلة.

كما يمكن للتحالفات بين الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع التقني أن تطلق مناقشات لسياسات تهدف إلى مواءمة المصالح واستثمار الالتزامات القائمة أصلاً على شركات التكنولوجيا العالمية في أسواق أخرى، من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة بشكل أكبر في لبنان.

لماذا يُعتبر الأمر مهماً؟

لماذا يُعتبر الأمر مهماً؟

في المجتمعات الديمقراطية، يُعد الوصول إلى المعلومات الدقيقة أمراً أساسياً لتمكين المواطنين من اتخاذ خيارات سياسية واعية. غير أن الانتشار المتزايد لديناميات "ما بعد الحقيقة"، حيث تغلب العواطف على الحقائق، قد قوّض هذا النموذج المثالي بشكل عميق. فقد أصبحت منصات التواصل الاجتماعي، والتي يتم تعزيزها اليوم بواسطة الذكاء الاصطناعي، أدوات قوية لبث السرديات العاطفية والاستقطابية والشعبوية. وخلال الفترات الانتخابية، تصبح هذه المنصات أكثر عرضة للتلاعب، حيث تنتشر المعلومات المضللة والمحتوى الانقسامي بسرعة كبيرة من خلال الدعاية الحاسوبية (computational Propaganda) والاستهداف الخوارزمي.

يتفاقم تدهور نزاهة المعلومات بفعل ضعف المؤسسات الإعلامية، وانخفاض مستويات التربية الإعلامية، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية العميقة. وتستغل الجهات السياسية الفاعلة هذه الثغرات لتغذية انعدام الثقة لدى الجمهور وتعميق الانقسامات الاجتماعية. ومن أجل حماية العمليات الديمقراطية، تبرز الحاجة الملحّة إلى تدخلات تنظيمية وسياسات تشمل ضمان مساءلة أكبر للمنصات الرقمية وبناء مناعة مجتمعية ضد المعلومات المضرّة.

ماذا تفعل أوروبا؟

اعتمدت أوروبا خلال العقد الماضي سلسلة من التدابير التشريعية وغير التشريعية، إلى جانب أدوات قانونية مكملة، لمعالجة التحديات المرتبطة بالمعلومات المضللة واسعة النطاق خلال الانتخابات، والاستهداف غير القانوني للناخبين، والمخاطر الناتجة عن الحملات السياسية المعتمدة على التكنولوجيا. تتضمن هذه التدابير تفاصيل واردة في تقرير "تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي والانتخابات" للباحثة أدريانا موتو، الزميلة الباحثة في مركز أبحاث الإعلام والصحافة (MJRC)، والموجزة أدناه. [1]

ففي 26 نيسان/أبريل 2018، أطلقت المفوضية الأوروبية ما يُعرف بـ"النهج الأوروبي"، وهو إطار غير ملزم يحدد المبادئ والأهداف لمعالجة المعلومات المضللة عبر الإنترنت بشكل فعال. يركّز هذا الإطار على تعزيز الشفافية في إنتاج ونشر المعلومات لتمكين المواطنين من مقاومة التلاعب، ودعم التعددية الإعلامية عبر تشجيع الصحافة ذات الجودة العالية وتعزيز التربية الإعلامية، وبناء الثقة بالمحتوى الرقمي، والعمل على إيجاد حلول شاملة وطويلة الأمد بالتعاون بين السلطات العامة والمنصات والمعلنين والمؤسسات الإعلامية.

ومن بين المبادرات الأخرى، أطلقت المفوضية خطة العمل لمكافحة المعلومات المضللة، التي تركّز على تعزيز التعاون والقدرات داخل الاتحاد الأوروبي، وخطة العمل الأوروبية للديمقراطية التي تعزز مبدأ المساءلة وتحدد مسؤوليات المنصات الرقمية في مكافحة التضليل، إضافة إلى مدونة السلوك لمكافحة المعلومات المضللة التي وُضعت لأول مرة عام 2018 وتم تعزيزها في عام 2022، فضلاً عن إنشاء المرصد الأوروبي للإعلام الرقمي (EDMO) لدعم البحث والتنسيق بين مختلف الأطراف.

وفي كانون الثاني/يناير 2018، أنشأت المفوضية مجموعة خبراء رفيعة المستوى حول الأخبار المزيفة والمعلومات المضللة عبر الإنترنت. وقد أوصى تقريرها الصادر في آذار/مارس من العام نفسه باستراتيجية متعددة الأبعاد تقوم على خمسة محاور تشمل تعزيز شفافية الأخبار الرقمية عبر تبادل البيانات، وتعزيز التربية الإعلامية والمعلوماتية لتمكين المستخدمين من التعامل الواعي مع البيئات الرقمية، وتطوير أدوات تدعم المستخدمين والصحافيين في مكافحة المعلومات المضللة، وحماية تنوع واستدامة النظام الإعلامي الأوروبي، وتشجيع البحث المستمر حول المعلومات المضللة لتحديث الاستجابات للسياسات العامة وتكييفها.

أما مدونة السلوك الأوروبية، التي عُززت عام 2022، فتشكل إطاراً تنظيمياً طوعياً يضم 44 التزاماً و128 إجراءً موجهاً للمنصات والمعلنين والمدققين في الحقائق والباحثين ومنظمات المجتمع المدني. وتهدف المدونة إلى الحد من الحوافز المالية لنشر المعلومات المضللة، وضمان الشفافية في الإعلانات السياسية، وتمكين المستخدمين والباحثين، وتعزيز التعاون عبر مركز الشفافية وفريق عمل دائم لمتابعة التنفيذ.

إلى جانب مدونة السلوك، يُشكّل قانون الخدمات الرقمية (DSA) وقانون الأسواق الرقمية (DMA) الركيزة الأساسية لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي الرقمية. فهذان القانونان يفرضان التزامات صارمة على المنصات الرقمية الكبرى للغاية (VLOPs) ومحركات البحث الكبيرة جداً (VLOSEs) بهدف التخفيف من المخاطر النظامية مثل المحتوى غير القانوني، والتأثير السلبي على الحقوق الأساسية، والتهديدات للنقاش العام، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والمخاطر التي يتعرض لها القاصرون، إضافة إلى التلاعب القائم على الذكاء الاصطناعي.

كما يقدمان مجموعة من الالتزامات في ما يتعلق بإدارة المحتوى للحد من سوء الاستخدام وخطاب الكراهية والمعلومات المضللة وغيرها من المخاطر، مع فرض حظر للإعلانات الموجّهة للأطفال، ووضع قيود صارمة على الاستهداف الدقيق (Micro-Targeting) القائم على تصنيف البيانات الشخصية الحساسة، مثل الآراء السياسية. ويُلزم القانون المنصات بتوفير خيارات للمستخدمين لإلغاء الاشتراك في أنظمة التوصية (Recommender Systems)، إلى جانب متطلبات صارمة لزيادة مشاركة البيانات مع السلطات والباحثين. كما يتوجب على المنصات نشر تقارير دورية عن أنشطة إدارة المحتوى، وتقديم بيانات حول عدد المستخدمين النشطين شهرياً، والإفصاح عن العوامل الرئيسية التي تقوم عليها آليات استهداف الإعلانات وكيفية تعديلها من قبل المستخدمين.

ومن الجدير بالذكر أن كبرى شركات التكنولوجيا مثل أدوبي (Adobe) وأمازون (Amazon) وغوغل (Google) وأوبن أي آي (OpenAI) قد تعهدت بمكافحة المحتوى التضليلي الذي يُنتَج بواسطة الذكاء الاصطناعي خلال انتخابات عام 2024، وذلك من خلال ما عُرف بـ "اتفاق التكنولوجيا لمكافحة الاستخدام التضليلي للذكاء الاصطناعي في انتخابات 2024"، والذي تم الإعلان عنه في مؤتمر ميونيخ للأمن في 16 شباط/فبراير 2024.

أما بالنسبة إلى الحملات السياسية المعتمدة على التكنولوجيا، فقد اعتمدت أوروبا تدابير تشريعية وغير تشريعية لمواجهة المخاطر المرتبطة بها. ويُلزم القانون الأحزاب السياسية التي تستخدم أدوات الحملات المعتمدة على البيانات، إضافة إلى الخدمات الوسيطة ومقدمي المحتوى، بالامتثال لمجموعة صارمة من القواعد الخاصة بمعالجة البيانات، والشفافية، وإدارة المخاطر. وتشمل هذه القوانين: اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، وتوجيه الخصوصية الإلكترونية (ePD)، وقانون الخدمات الرقمية (DSA)، واللائحة الخاصة بشفافية واستهداف الإعلانات السياسية (TTPA)، وقانون الذكاء الاصطناعي (AIA). وتخضع الأنشطة مثل إنتاج المحتوى، وتحسين التفاعل، والاستهداف الدقيق المدعوم بالذكاء الاصطناعي، وتحليل المشاعر (Sentiment Analysis) لرقابة مشددة، ما يعكس ازدياد التدقيق في عمليات الاستهداف السياسي عبر الإنترنت والإعلانات السلوكية.

كما تبنى الاتحاد الأوروبي إجراءات وقائية ضد المخاطر المرتبطة بتقنيات التزييف العميق (Deepfake). ويشمل هذا الإطار القانوني قانون الذكاء الاصطناعي (AI Act)، واللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، وقوانين حقوق النشر وحقوق الصورة، إضافة إلى حزمة قوانين DSA/DMA، وتوجيه خدمات الإعلام المرئي والمسموع (AVMSD)، وكذلك التدابير المتعلقة بمكافحة المعلومات المضللة وقرارات البرلمان الأوروبي ذات الصلة.

وتنص المادة 50(4) من قانون الذكاء الاصطناعي بشكل محدد على ضرورة الإفصاح بوضوح عن أي محتوى يتم إنشاؤه أو تعديله بواسطة الذكاء الاصطناعي، سواء كان نصاً أو صورة أو تسجيلاً صوتياً أو فيديو، عند نشره في قضايا ذات مصلحة عامة. ويلزم هذا النص الجهات التي تستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي لإنتاج أو تعديل محتوى مرئي أو صوتي أو فيديو يشكل تزييفاً عميقاً بالإفصاح الواضح عن أن المحتوى مصطنع. وبالمثل، يجب على الجهات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي لإنتاج أو تعديل نصوص يتم نشرها في قضايا ذات مصلحة عامة أن تكشف بوضوح عن مصدرها الاصطناعي.

مشهد وسائل التواصل الاجتماعي في لبنان خلال الانتخابات

٣.

لم يكن لبنان استثناءً من التوجه العالمي، حيث تقوم منصات التواصل الاجتماعي بتضخيم الأكاذيب وتعريض المستخدمين للمعلومات المضللة والمحتوى التحريضي، مما يغذي الانقسامات المجتمعية، ويعمّق التجزئة والاستقطاب والشعبوية. وفي ظل هذا المشهد الانتخابي المنقسم، تؤدي السرديات المشوّهة إلى تقويض المبادئ الديمقراطية وزيادة فقدان الثقة العامة بالمؤسسات السياسية. غير أن ما يميز لبنان عن العديد من الدول الأخرى هو أن وسائل التواصل الاجتماعي فيه لا تزال غير خاضعة لأي تنظيم أو رقابة.

٣ ملايين

تحليل للتغريدات والمنشورات

"خلال الانتخابات الأخيرة في لبنان، استُخدمت وسائل التواصل الاجتماعي كأداة لنشر خطاب الكراهية، والأخبار الكاذبة، والمعلومات المضللة، والدعاية السياسية بهدف التأثير على سلوك الناخبين. وأظهر تحليل لأكثر من 3 ملايين تغريدة ومنشور على مدى السنوات العشر الماضية، بحسب ما عرضه الدكتور نصري مسرّه في ندوة نظمتها مؤسسة مهارات، أن المشهد الانتخابي الرقمي في لبنان يتعرض لعملية تلاعب منظم للغاية، حيث يتم استخدام تكتيكات متعددة لتشويه إدراك الجمهور." [٢]

"وقد لعبت شبكات الروبوتات (Bots) والحسابات الآلية دوراً أساسياً في إغراق المنصات بالهاشتاغات الرائجة، ليس بهدف تغيير الرأي العام بشكل مباشر، وإنما لخلق وهم بوجود إجماع شعبي واسع وكتم الأصوات الحقيقية وإضعاف النقاش الحرّ. كما ساهم الاستخدام الواسع للأصوات الوكيلة (Proxy) مثل المؤثرين والشخصيات ذات السلطة في تضخيم هذا الإحساس الزائف بالموافقة العامة، وهو ما يُعرف بمفهوم "وهم الأغلبية" (Majority Illusion)."

وبحسب التحليل نفسه الذي اورده د. مسره، "تبيّن أن المرشحين، بمن فيهم أولئك الذين يصفون أنفسهم بالمستقلين، غالباً ما يغيّرون مواقفهم قبل وبعد الانتخابات، مما يؤدي إلى تآكل ثقة الناخبين." كما أظهرت النتائج أن المعلومات المضللة يتم زرعها بشكل منظم عبر حسابات وهمية يجري حذفها لاحقاً لطمس أي أثر للتنسيق، في عملية تُعرف بـ "غسل الأخبار الكاذبة" (Fake News Washing). ولم تكن هذه المنظومة مغلقة على الداخل اللبناني، إذ تبين أن حسابات أجنبية شاركت بشكل نشط في التأثير على الانتخابات من خلال النشر المكثف دعماً أو معارضةً لمجموعات سياسية محددة، بينما كانت شبكات منظمة ذات أدوار استراتيجية واضحة تعمل خلف الكواليس لتوجيه الخطاب عبر الإنترنت والتلاعب بالمشاعر العامة.

كما لفت تحليل د. مسرة إلى حجم الإنفاق الهائل على الإعلانات السياسية الرقمية، حيث وصلت الميزانيات إلى 4 دولارات للفيديو الواحد، غالباً مقابل الثواني الأولى فقط من المشاهدة، وذلك بهدف تعزيز المحتوى العاطفي المكثف الذي هيمن على الخطاب الانتخابي.

وأظهر التحليل أن ما يصل إلى 90% من الرسائل السياسية اعتمدت على التخويف، والاتهامات، والمزاعم غير الموثقة، ما أدى إلى تهميش الخطاب العقلاني القائم على الحقائق.
ويتطابق ذلك مع نتائج رصد مؤسسة مهارات لوسائل التواصل الاجتماعي، التي أظهرت أنه خلال الفترة المبكرة من الحملة الانتخابية (شباط – آذار 2022)، شكّل الخطاب السياسي والدعائي أكثر من 80% من محتوى المرشحين والسياسيين على تويتر وفيسبوك، وتركز بشكل أساسي على إثارة المشاعر السلبية وتوجيه الاتهامات للخصوم. [٣]

كما بيّن الرصد أن التصريحات الصادرة عن السياسيين والمرشحين والمؤثرين خلال الفترة نفسها تضمنت نسبة مرتفعة من المحتوى المضلل، مثل الترويج لنظريات المؤامرة وتوجيه الاتهامات دون أي دليل، في حين كان من المفترض أن تكون هذه الرسائل مبنية على الحقائق والأدلة الموثوقة.[٤]
كما كشف الرصد أن بعض المجموعات السياسية المرتبطة بخلفيات ناشطين سعت إلى التلاعب بالنقاش الديمقراطي عبر الإنترنت من خلال ما يُعرف بـ "الجيوش الإلكترونية"، التي تولّت نشر المعلومات المضللة وخطاب الكراهية بهدف التأثير على النقاش العام وتشويه مسار العملية الانتخابية.
كشفت نتائج رصد وسائل التواصل الاجتماعي أن خطاب العنف عبر الإنترنت استمر طوال الفترة الانتخابية وما بعد الانتخابية (من 1 شباط/فبراير حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022). وشمل هذا الخطاب التحريض الديني، إلى جانب هجمات استهدفت المرشحين بناءً على ميولهم الجنسية أو أصولهم الوطنية أو معتقداتهم أو آرائهم.

كما برز خطاب العنف القائم على النوع الاجتماعي كأحد الاتجاهات المقلقة التي لوحظت خلال الانتخابات. فبين 1 نيسان/أبريل و15 أيار/مايو 2022، تعرضت 43% من المرشحات لأشكال متعددة من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت، [0] بما في ذلك التهديدات، والإهانات، ومحاولات التشويه العلني.
إن هذه الأساليب الممنهجة تقوّض شرعية الانتخابات الديمقراطية، إذ تؤثر على سلوك الناخبين من خلال بيئة مصممة بعناية تتسم بالمعلومات المضللة، والعدائية، والتلاعب العاطفي، ما يجعل النقاش العام غير نزيه ويضعف ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية.
ومع التطلع نحو انتخابات عام 2026، ورغم بعض التحولات السياسية الأخيرة في لبنان، من المتوقع أن يشهد المشهد الانتخابي ارتفاعاً ملحوظاً في استخدام الروبوتات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والمحتوى الاصطناعي، وتقنيات التزييف العميق (Deepfakes). ويؤكد ذلك على الحاجة الملحة إلى وضع أطر تنظيمية فعّالة لضمان شفافية ونزاهة العملية الانتخابية وحماية الإرادة الشعبية من التلاعب الرقمي المتطور. [٦]

٤٣ %

بين 1 نيسان/أبريل و15 أيار/مايو 2022، تعرضت 43% من المرشحات لأشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت.

الانتخابات في لبنان والفجوة التنظيمية لوسائل التواصل الاجتماعي

٤.

كما ذُكر سابقاً، فإن ظهور التقنيات الرقمية الحديثة يطرح تحديات كبيرة أمام نزاهة الانتخابات. إذ تمتلك هذه التقنيات القدرة على تشكيل النتائج الانتخابية وتقويض ثقة الجمهور بعملية الرقابة على الانتخابات، وذلك من خلال الإعلانات السياسية الموجهة، وتقنيات الاستهداف الدقيق (Microtargeting)، والفرز الخوارزمي لمحتوى وسائل التواصل الاجتماعي، واستخدام الذكاء الاصطناعي للتأثير على قرارات الناخبين، بما في ذلك التزييف العميق (Deepfakes) وغيره من الوسائط التي يتم التلاعب بها عبر الذكاء الاصطناعي. وقد تم تحديد هذه التطورات على أنها مخاطر عالمية عالية الخطورة على المدى القريب والبعيد، نظراً لقدرتها على إحداث اضطراب جذري في العمليات الانتخابية في عدد من الدول خلال العامين المقبلين. [٧]

في لبنان، لا يوجد حتى الآن إطار قانوني ينظم عمل منصات التواصل الاجتماعي، كما أن النشر الإلكتروني بشكل عام ما زال خارج نطاق التنظيم والرقابة. وعلى النقيض من ذلك، هناك اعتراف دولي متزايد بضرورة وضع سياسات وآليات فعالة للرقابة على المنصات الرقمية من أجل حماية نزاهة الانتخابات، وتعزيز ثقة الجمهور بالعملية الانتخابية، وضمان أن يتخذ الناخبون قرارات مستنيرة مبنية على معلومات عادلة ومتوازنة.

وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون الاستجابات الموجهة لمكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة والأخبار الكاذبة مدروسة بدقة لتجنب الآثار السلبية غير المقصودة، مثل الرقابة المفرطة التي قد تهدد حرية التعبير. ومن هنا، تقع على عاتق أصحاب المصلحة مسؤولية التخفيف من هذه المخاطر مع الالتزام بحقوق الإنسان والقانون الدولي. ويتضمن ذلك معالجة الفجوة التنظيمية التي أحدثتها التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي، والعمل على ضمان نزاهة المعلومات كركيزة أساسية لحماية العملية الديمقراطية.

أ- الثغرات في قانون الانتخابات

يُحدد قانون الانتخابات اللبناني رقم 44/2017 في الفصل الثالث منه هيئة الإشراف على الانتخابات (SCE) باعتبارها الجهة المسؤولة عن مراقبة العملية الانتخابية وضمان نزاهتها وشفافيتها. وبشكل خاص، يمنح المادة 19 الهيئة صلاحيات واسعة، تشمل مراقبة مدى التزام جميع اللوائح الانتخابية والمرشحين ووسائل الإعلام بالقوانين والأنظمة التي تنظّم التنافس الانتخابي، بالإضافة إلى الإشراف على الإنفاق الانتخابي، واستلام الشكاوى المتعلقة بالمخالفات والنظر فيها واتخاذ القرارات بشأنها.

ويتناول الفصل السادس من القانون الإطار القانوني المتعلق بمراقبة الحملات الانتخابية وتمويلها، ويضع هذه المهام تحت إشراف هيئة الإشراف على الانتخابات. غير أنّ القانون لا يذكر صراحة الحملات الانتخابية عبر الإنترنت أو الإعلانات السياسية الرقمية. فالأحكام المتعلقة بـ الإعلام الانتخابي والإعلانات الانتخابية (المواد 68 - 79) تقتصر على وسائل الإعلام التقليدية مثل التلفزيون والراديو والصحافة المكتوبة. كما أن المصطلحات الواردة مثل "الإعلام الانتخابي" و"الإعلان الانتخابي" و"البث الانتخابي" تُستخدم حصراً في سياق وسائل الإعلام المرخّصة، ولا تشمل منصات التواصل الاجتماعي أو المؤثرين عبر الإنترنت.

وبالإضافة إلى ذلك، يفتقر القانون إلى آليات لمراقبة المحتوى أو الإنفاق على المنصات الرقمية، وهو ما يكشف عن ثغرة قانونية كبيرة في التعامل مع الدور المتنامي للحملات الرقمية وتمويلها في الانتخابات. ووفقاً لما ورد في تقارير بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات (EU-EOM)، فإن "القانون الانتخابي لا يعكس الزيادة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ولا يحدّد صراحةً تفويض الهيئة لمراقبة الانتهاكات عبر هذه المنصات".[٨]

إن غياب التنظيم الواضح للإعلام الرقمي خلق فراغاً كبيراً في الإطار الانتخابي. فوسائل الإعلام التقليدية باتت تعتمد بشكل متزايد على منصات التواصل الاجتماعي لنشر محتواها الانتخابي، إلا أنها تتصرف على أساس أن أحكام القانون الانتخابي رقم 44/2017 لا تنطبق على هذه المنصات. ونتيجة لذلك، يقوم العديد من هذه الوسائل بتجاهل القواعد المصممة لضمان النزاهة والشفافية والتوازن في التغطية الانتخابية، مما يضعف فعالية الضمانات القانونية القائمة، ويسمح بممارسات غير خاضعة للرقابة بالتأثير في المشهد الانتخابي وتوجيهه.

للمرة الأولى، خلال الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٢، قامت هيئة الإشراف على الانتخابات (SCE) بمراقبة الحملات الانتخابية عبر الإنترنت، وذلك وفقًا لأحكام الفصل السادس من قانون الانتخابات المتعلق بالتغطية الإعلامية والإعلانات الانتخابية. وقد تولى ثمانية مراقبين، تم تدريبهم وتجهيزهم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مهمة تتبّع محتوى المرشحين عبر الإنترنت ورصد إنفاقهم، موثقين عددًا كبيرًا من المخالفات. [٩] إلا أن هذه المخالفات لا يمكن معاقبتها أو متابعتها بإنذارات مبكرة.
ففي ٩ أيار/مايو، أصدرت الهيئة بيانات تتعلق بأنواع وتواتر المخالفات على وسائل التواصل الاجتماعي، لكن لم يتم اتخاذ أي إجراءات لاحقة.

ووفقًا لتقرير هيئة الإشراف على الانتخابات، فقد توزعت المخالفات الموثقة على وسائل التواصل الاجتماعي على النحو التالي: القدح والذم بنسبة ٦٨,٨٤٪، إثارة النعرات الطائفية بنسبة ٨,٨٤٪، اتهامات بالخيانة والكفر بنسبة ١٦,٢٨٪، في حين لم تتوفر بيانات متعلقة بمخالفات التحريض على العنف وأعمال الشغب ودعم الإرهاب.

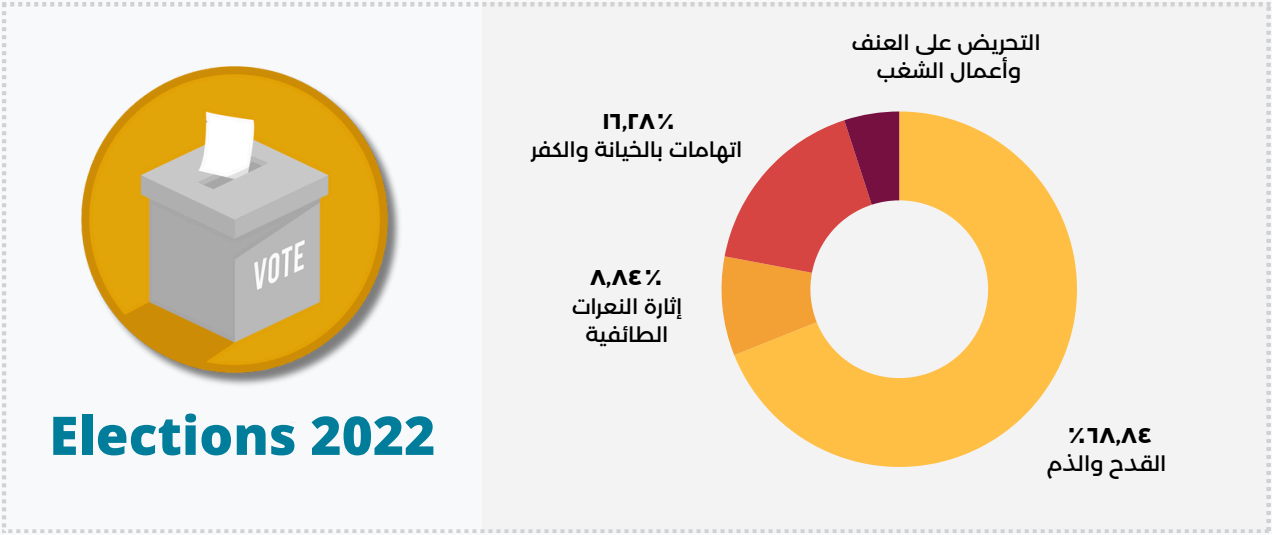

ووفقاً لما جاء في تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات (EU-EOM)، ينبغي تعديل القانون الانتخابي بشكل صريح لتنظيم الحملات الانتخابية عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومنح هيئة الإشراف على الانتخابات صلاحيات واضحة وفعالة لمعاقبة المخالفات. إن مثل هذه الإصلاحات من شأنها أن تمدّد سقوف الإنفاق ومتطلبات الشفافية لتشمل الإعلانات الانتخابية الرقمية، بما يساعد على الحد من النفقات غير الخاضعة للرقابة والإعلانات المموّلة المخفية التي تقوّض حيادية وسائل الإعلام ونزاهة العملية الانتخابية.

ومع ذلك، من الضروري ضمان ألا تتحول بعض أحكام القوانين الإعلامية اللبنانية إلى أداة للقمع. إذ يمنح القانون الانتخابي الهيئة صلاحية اتخاذ الإجراءات استناداً إلى قانون العقوبات، وقانون المطبوعات، وقانون الإعلام المرئي والمسموع. وقد حذر الخبراء من أن توسيع ولاية الهيئة لتشمل مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي قد يؤدي، عن غير قصد، إلى تقويض حرية التعبير، حيث يمكن إساءة استخدام بعض هذه النصوص القانونية الغامضة تحت ذريعة تنظيم الحملات الرقمية، مما يؤدي إلى تضييق الفضاء الديمقراطي بدلاً من توسيعه. [١٠]

فالإطار القانوني الناظم للإعلام في لبنان غالباً ما استُخدم كأداة قمعية، حيث تم اللجوء إلى دعاوى قضائية انتقائية واستدعاءات من الأجهزة الأمنية لاستهداف الأصوات الناقدة، لا سيما بعد انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 2019، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الرقابة الذاتية لدى الناشطين والصحافيين. كما أصبحت قوانين القدح والذم والتحقير، التي لا تتوافق مع المعايير الدولية، أداة بيد القوى السياسية والدينية النافذة لإسكات المعارضة السلمية، بفضل غموضها واتساع مجال تفسيرها. ونتيجة لذلك، يتعرض الأفراد لضغوط من الأجهزة الأمنية لحذف منشوراتهم أو توقيع تعهدات بعدم النشر، وذلك من دون صدور أحكام قضائية.

وخلال فترة الحملة الانتخابية لعام 2022، تم استدعاء أحد المرشحين بسبب منشور قديم على فيسبوك، وأُجبر على التعهد بعدم التطرق مجدداً للمسؤول المستهدف، ما يعكس خطورة هذه الممارسات على حرية التعبير وعلى نزاهة العملية الانتخابية.
في هذا السياق، يجب إلغاء العقوبات السجنية المرتبطة بجرائم القدح والذم، والإساءة إلى الأديان، ونشر المعلومات الكاذبة، إضافة إلى سحب الجرائم والمخالفات الإعلامية من صلاحيات المحاكم العسكرية. ويُبرز ذلك أهمية الإجراءات غير التشريعية التي تهدف إلى تعزيز نزاهة المعلومات، كجزء مكمل لأي إصلاح قانوني.

ومن الجدير بالذكر أن هيئة الإشراف على الانتخابات واجهت صعوبات كبيرة في تنفيذ مهامها، وهي تحديات ستستمر حتى في حال توسيع صلاحياتها لتشمل الإعلام الرقمي، ما لم يتم إدخال إصلاحات جذرية. ففي الانتخابات النيابية الاخيرة، على الرغم من تزويد الهيئة لاحقاً باللوجستيات اللازمة لمراقبة وسائل الإعلام ورصد ظهور المرشحين، إلا أن التأخر في تسليم هذه المعدات أعاق فعاليتها في مرحلة حاسمة، ما يسلّط الضوء على ضرورة التحضير المسبق وفي الوقت المناسب للانتخابات المقبلة.

وأبرز تقرير مؤسسة مهارات لرصد الانتخابات النيابية لعام 2022 [11] وجود ضعف واضح في تطبيق قواعد تمويل الحملات الانتخابية والإعلام، حيث تم تسجيل انتشار واسع لظهور مدفوع غير مصرّح به، وغياب الشفافية، وهيئة إشراف تفتقر إلى الاستقلالية والصلاحيات التي تمكّنها من فرض عقوبات فعّالة.

وانطلاقاً من هذه الحاجة إلى إصلاح هيكلي، شدد الخبراء على ضرورة إنشاء سلطة إشراف متخصصة ومتمكّنة خلال الفترات الانتخابية، بحيث تتمتع بالصلاحيات والأدوات العملية الكافية. كما حذروا من أنه، في غياب آليات فعّالة للتنفيذ، وعدم استقطاب خبراء متخصصين في الحملات الرقمية والإعلام الرقمي، فإن أي جهد تنظيمي جديد سيبقى غير فعّال. [١٢]

ب- الثغرات في حماية البيانات والحقوق الرقمية

من الجدير بالذكر أن قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي لعام 2018 في لبنان فشل في توفير الحماية الكافية لخصوصية المستخدمين. فالقانون يتضمن قواعد فضفاضة وغير واضحة بشأن جمع ومعالجة البيانات، ولا يحدد مدداً زمنية واضحة للاحتفاظ بالبيانات، كما أنه يفتقر إلى ضمانات قوية، خصوصاً فيما يتعلق بمنع سوء استخدام البيانات من قبل الوزارات والمؤسسات الحكومية. إضافة إلى ذلك، لا توجد هيئة رقابية مستقلة للإشراف على تطبيق القانون، حيث تقتصر الصلاحيات على وزارة الاقتصاد والتجارة، مما يقوّض مبدأ المساءلة والشفافية. كما أن الوعي العام حول كيفية استخدام البيانات منخفض للغاية، ولا يتمتع الأفراد بحقوق فعلية لسحب موافقتهم على معالجة بياناتهم.

خلال الحملة الانتخابية لعام 2022، تم جمع واستخدام البيانات الشخصية على نطاق واسع دون موافقة أصحابها. ولم يقم سوى عدد قليل من الأحزاب السياسية بالكشف عن سياسات جزئية لحماية البيانات، في حين غابت الشفافية لدى الغالبية حول كيفية جمع هذه البيانات واستخدامها. وقد حصل المرشحون والأحزاب على بيانات الناخبين بوسائل متعددة، شملت الأنشطة الميدانية والفعاليات المحلية، والبلديات، وشراء لوائح الناخبين. واستُخدمت هذه البيانات لاحقاً في حملات استهداف انتخابية مكثفة وغير مرغوب بها عبر الرسائل النصية (SMS)، والمكالمات الهاتفية، وتطبيق واتساب، مدعومة بعمل مراكز اتصال وبرمجيات متخصصة.

وأوصت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات (EU-EOM) بضرورة تعديل قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي بما يضمن حماية فعالة للبيانات الشخصية، إضافة إلى إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على جمع ومعالجة هذه البيانات. كما شددت على أهمية ضمان حماية المواطنين من تلقي المعلومات غير المرغوب بها، بما في ذلك الدعاية السياسية خلال الحملات الانتخابية.[١٣]

ج- الثغرات في تنظيم الذكاء الاصطناعي

بدأ لبنان مؤخراً مناقشة مسألة تنظيم التقنيات الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، من خلال تعيين وزير دولة لشؤون التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وهو يشغل في الوقت نفسه منصب وزير المهجرين.إلى جانب إعداد مشروع قانون يقترح إنشاء هيئة وطنية للذكاء الاصطناعي. غير أن غياب تفويض واضح لصلاحيات الوزير، إلى جانب البطء الشديد في العملية التشريعية في لبنان، والتي تتسم بتأجيلات متكررة في مراجعات اللجان والجمود السياسي، يثير مخاوف جدية حول الجدول الزمني لإقرار أي إطار تنظيمي. هذا الركود التشريعي يمثل تحدياً كبيراً لمواكبة التطور السريع للتقنيات الرقمية، وخاصة تلك التي قد تؤثر بشكل مباشر على نزاهة العمليات الانتخابية.

في هذا السياق، أطلقت وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي مبادرة وطنية تحمل اسم LEAP، اختصاراً لعبارات Launch, Apply, Advance, Promote، وهي خارطة طريق تهدف إلى تمكين لبنان ليصبح مركزاً إقليمياً للذكاء الاصطناعي خلال خمس سنوات. ويركز العام الأول لهذه المبادرة على إقرار حزمة من القوانين لتنظيم هذا القطاع، إلا أن العقبات المؤسسية نفسها تهدد بتأخير التقدم في التنفيذ.

تزداد هذه التحديات تعقيداً بسبب غياب التناغم بين الخطط الوطنية ومشاريع القوانين، إلى جانب توزع الصلاحيات بين الوزارات والجهات الرسمية مثل وزارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية (OMSAR). هذا التشتت المؤسسي يعيق التنسيق الفعّال ويحول دون بلورة رؤية وطنية موحّدة، ما يجعل لبنان غير قادر على مواكبة التطورات الرقمية السريعة، بما فيها تلك التي تؤثر مباشرة على نزاهة الانتخابات.

في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، قرر مجلس الوزراء إنشاء وزارة للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، بعد أن كانت هذه الحقيبة تندرج سابقًا ضمن صلاحيات وزير دولة، وهو في هذه الحالة وزير المهجرين كمال شحادة، كما ذُكر أعلاه.

ومن الجدير بالذكر أن جهات أخرى تساهم في النقاش الدائر حول سياسات تنظيم الذكاء الاصطناعي. فعلى سبيل المثال، أصدرت كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية إرشادات متخصصة حول حوكمة الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته في لبنان. وتتضمن هذه الإرشادات مبادئ أساسية مثل العدالة، والإنصاف، والخصوصية، والأمن، والشفافية، والمساءلة، والفوائد الاجتماعية والبيئية. كما تقترح إطاراً تنظيمياً وطنياً، وتقدم توصيات على المستويين المحلي والدولي، بما في ذلك إنشاء آلية للرصد والمتابعة عبر تأسيس هيئة وطنية للذكاء الاصطناعي لضمان التطبيق الفعّال لهذه المبادئ.

د- مساءلة منصات التواصل الاجتماعي وشركات التكنولوجيا

يجب التعامل مع جهود تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي، والتقنيات الرقمية الناشئة، والفضاء الإلكتروني في لبنان بمنتهى الحذر، نظراً إلى الخطر المستمر من أن تؤدي هذه التدابير إلى المساس بحرية التعبير والرأي، وهي الحقوق المكفولة بموجب المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

تشكل الأطر الأوروبية، مثل قانون الخدمات الرقمية (DSA) وقانون الذكاء الاصطناعي (AI Act)، نموذجاً مفيداً للمقارنة، حيث تفرض التزامات واضحة وقابلة للتنفيذ على المنصات والشركات التكنولوجية نفسها، بدلاً من تحميل المستخدمين الأفراد مسؤولية المحتوى.

في المقابل، يفتقر لبنان إلى القدرة والوسائل التنظيمية اللازمة لفرض التزامات مماثلة على الشركات التكنولوجية العالمية. وهذا يعني أن النسخ الحرفي للنموذج الأوروبي غير ممكن. وبدلاً من ذلك، يحتاج لبنان إلى مقاربة خاصة بواقعه المحلي، تقوم على موازنة قدراته المحدودة في التنفيذ مع الحاجة الملحة لحماية نزاهة الانتخابات وحرية الإعلام. وفي هذا الإطار، لا يمكن للأطر القانونية وحدها أن تقدم حلاً شاملاً، بل يجب أن تتكامل مع استراتيجيات مكمّلة تشمل التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، والتزامات طوعية من المنصات الرقمية، ودور المجتمع المدني في الرصد والمتابعة.

يمكن للجهات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمع التقني أن يشكلوا تحالفات لإطلاق مناقشات لسياسات تهدف إلى مواءمة المصالح واستثمار الالتزامات المفروضة على المنصات الرقمية والتي تُطبق بالفعل في أسواق أخرى. ومن شأن هذه التحالفات أن تعزز الضغط على المنصات، بما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في لبنان. وستعمل هذه الجهود على معالجة المخاطر الأساسية مثل الاستهداف الدقيق (Microtargeting)، والفرز الخوارزمي للمحتوى، وسوء استخدام البيانات، والمعلومات المضللة ذات الطابع الجندري، والإنفاق على الإعلانات السياسية، وتقنيات التزييف العميق (Deepfakes).

التدابير غير التشريعية لتعزيز نزاهة المعلومات على منصات التواصل الاجتماعي في لبنان

٠٥

تُعد التدابير غير التشريعية، مثل تثقيف الناخبين، وتعزيز التربية الإعلامية والمعلوماتية (MIL)، ودعم الصحافة المستقلة ذات الجودة العالية، ضرورية لبناء هيئة ناخبة واعية قادرة على مواجهة المعلومات المضللة.

خلال الانتخابات النيابية الأخيرة، نشرت الصفحة الرسمية على فيسبوك (وزارة الداخلية) الخاصة بانتخابات 2022 ما مجموعه 25 منشوراً تثقيفياً للناخبين، معظمها في الأسبوعين الأخيرين قبل يوم الاقتراع، مع تعزيز (Boosted posts) عشرة منشورات منها للوصول إلى جمهور أوسع. إلا أن إطلاق الحملة في وقت متأخر حدّ من فعاليتها وتأثيرها. وبالتالي، فإن زيادة مدة وتواتر هذه الحملات، وضمان الالتزام بالواجبات الإعلامية، سيسهمان في رفع وعي الجمهور بالعملية الانتخابية. وقد لاحظت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات ضعف الجهود المبذولة من قبل الجهات السياسية في مجال تثقيف الناخبين، بينما لعبت منظمات دولية، وجماعات المجتمع المدني، ومنصات إعلامية إلكترونية، ومنصات تابعة للجاليات اللبنانية في الخارج دوراً مهماً في سد هذه الفجوة من خلال إنتاج محتوى مبسط وسهل الفهم حول الإجراءات الانتخابية.

في المقابل، فشلت وسائل الإعلام التقليدية إلى حد كبير في القيام بواجبها القانوني المتعلق بتثقيف الناخبين. ووفقاً لرصد إعلامي أجرته مؤسسة مهارات، لم تتجاوز نسبة التغطية الإعلامية المخصصة لتثقيف الناخبين 0.13% من إجمالي التغطية التلفزيونية الموجهة إلى الفاعلين السياسيين والقضايا الانتخابية.

التثقيف الانتخابي لم يُعطَ حقه في وسائل الإعلام.

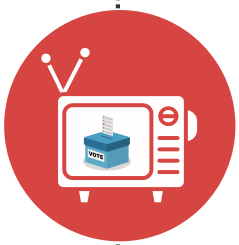

٠.١٣ %

٢٠٢٢

نسبة التغطية المخصصة لهذا النوع من البرامج من مجمل التغطية السياسية المتعلقة بالانتخابات على الشاشات اللبنانية.

كما يجب أخذ مبدأ الادماج في عين الاعتبار. [١٤] فقد شددت سيلفانا اللقيس، رئيسة الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً، على ضرورة توفير معلومات انتخابية ميسرة وسهلة الوصول لتمكين الفئات المهمشة، واقترحت أن يكون لخدمة البث العام دور أقوى في هذا المجال.[١٥]

إضافةً إلى ذلك، يلعب المجتمع المدني والجهات الدولية والمنظمات المعنية بتطوير الإعلام دوراً محورياً في تعزيز بيئة المعلومات في لبنان. ولا يقتصر هذا الدور على تثقيف الناخبين، بل يمتد ليشمل دعم إنتاج صحافة قائمة على الأدلة وملتزمة بالمعايير الأخلاقية. فهم يعملون على بناء قدرات الصحافيين وتقديم تدريبات متقدمة على المعايير المهنية، بما يساهم في خلق بيئة إعلامية سليمة وموثوقة. كما في تطوير مجتمع من الصحافيين ذات خبرة في التحقق من المعلومات، مما يمهّد الطريق لتأسيس شبكة وطنية في التحقق من المعلومات، قادرة على دمج آليات فعالة للتحقق من المعلومات داخل غرف الأخبار.

بالتوازي مع ذلك، يقوم هؤلاء الفاعلون بتمكين المنصات الإعلامية المستقلة التي تتحدى الروايات المهيمنة التي تروّجها وسائل الإعلام التقليدية المرتبطة سياسياً. وتعمل هذه الأصوات البديلة على محاسبة السلطة وتقديم تغطية أكثر تمثيلاً ودقة لهموم المواطنين وواقعهم المعيشي، بما في ذلك خلال الفترات الانتخابية.

كذلك، يجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني قام بتطوير مبادرات لنشر التربية الإعلامية والمعلوماتية في لبنان، إلا أن الدولة لم تقم بعد بتنفيذ أي برامج رسمية في هذا المجال. لذلك، من الضروري أن تعمل وزارة التربية والتعليم على دمج التربية الإعلامية والمعلوماتية في المناهج الدراسية، بينما يمكن لمبادرات المجتمع المدني أن تواصل تقديم برامج تدريبية مكمّلة.

وأخيراً، فإن التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة يعدّ أمراً حيوياً لتعزيز نزاهة المعلومات في الفضاء الرقمي. وقد جرى التأكيد على ذلك خلال جلسة الحوار التي نظمتها مؤسسة مهارات، حيث خلص المشاركون إلى أن المعلومات المضللة تمثل تحدياً خطيراً يقوض الثقة في العملية الانتخابية، مشيرين إلى غياب التعاون مع المنصات الرقمية حتى في الانتخابات السابقة. وأكدوا على ضرورة تعزيز التعاون بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، إلى جانب تعزيز مبادرات التربية الإعلامية والمعلوماتية ومبادرات التحقق من المعلومات. [١٦]

توصيات مُراعية للسياق اللبناني

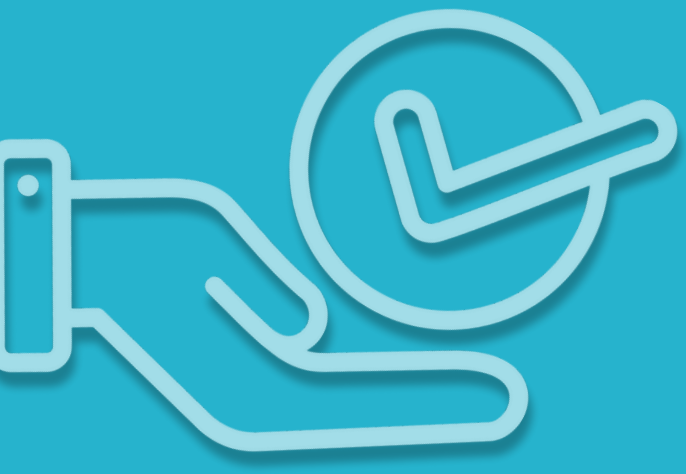

٦.

أولًا:

التدابير التشريعية

1- قوانين الإعلام

- يجب أن تعرّف القوانين بشكل واضح خطاب الكراهية والتحريض على الكراهية والعنف بما يتوافق مع المعايير الدولية.
- إلغاء عقوبة السجن في قضايا القدح والذم، والإساءة إلى الأديان، ونشر المعلومات الكاذبة، وسحب الجرائم والمخالفات الإعلامية من اختصاص المحاكم العسكرية.

2- قانون الانتخابات والحملات عبر الإنترنت

- إدراج أحكام صريحة في القانون الانتخابي لتنظيم الحملات الانتخابية على وسائل التواصل الاجتماعي ومنح هيئة الإشراف على الانتخابات الصلاحيات الكاملة والفعّالة لمعاقبة الانتهاكات، بما يضمن توسيع سقوف الإنفاق ومتطلبات الشفافية لتشمل الإعلانات الانتخابية الرقمية، والمساهمة في الحد من النفقات غير الخاضعة للرقابة والمحتوى المموّل خلسة الذي يضعف حيادية الإعلام ونزاهة العملية الانتخابية.

3- حماية البيانات

- إنشاء هيئة رقابية مستقلة للإشراف على جمع ومعالجة البيانات الشخصية.
- تطوير قانون شامل لحماية البيانات مستوحى من اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR)، مع ضمان إشراك أصحاب المصلحة في عملية وضعه.

أولًا:
التدابير التشريعية

4- تنظيم الذكاء الاصطناعي

- وضع آليات تنظيمية للمحتوى المُنشأ بواسطة الذكاء الاصطناعي، وخاصة تقنيات التزييف العميق (DEEPFAKES)، بهدف منع إساءة الاستخدام، وبطريقة لا تقيّد التدفق الحر للمعلومات أو حق النقد والسخرية.
- إنشاء منصة للحوار والنقاش وتبادل الخبرات، بما يساهم في تهيئة بيئة سياساتية داعمة وآمنة.

5- مساءلة المنصات الرقمية

- يجب أن يدعم المشرّعون وصانعو السياسات في لبنان البحوث المستقلة وإمكانية الوصول إلى بيانات المنصات الرقمية، على غرار ما تنص عليه المادة 40 من قانون الخدمات الرقمية الأوروبي (DSA)، والتي تُلزم المنصات التكنولوجية بتوفير بياناتها لأغراض البحث العلمي، بما يساهم في كشف وفهم المخاطر النظامية.
- إنشاء قنوات تواصل منظمة مع المنصات الرقمية لتعزيز الشفافية والمساءلة، وضمان أن تكون سياسات إدارة المحتوى متوافقة مع حقوق الإنسان، خصوصاً خلال الفترات الانتخابية.

ثانيًا: التدابير غير القانونية: التربية الإعلامية، الصحافة ذات الجودة، والتحقق من المعلومات

ثانيًا:

التدابير غير القانونية: التربية الإعلامية، الصحافة ذات الجودة، والتحقق من المعلومات

- يجب على الحكومة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام العمل على تعزيز تثقيف الناخبين من خلال توسيع نطاق الحملات الانتخابية لناحية التوقيت، والتكرار، وسهولة الوصول، مع ضمان شمولها للفئات المهمشة.

- على الدولة والمجتمع المدني العمل على تعزيز التربية الإعلامية والمعلوماتية لتمكين المواطنين من المهارات النقدية اللازمة لتقييم المحتوى الانتخابي عبر الإنترنت بشكل موضوعي. يجب على وزارة التربية والتعليم دمج التربية الإعلامية والمعلوماتية في المناهج الدراسية في وقت يواصل المجتمع المدني تقديم برامج تدريبية مكمّلة في هذا المجال.

- على المجتمع المدني دعم الصحافة المستقلة عالية الجودة من خلال بناء قدرات الصحافيين ومدققي المعلومات، وتمكين المنصات الإعلامية من تقديم تغطية دقيقة وموثوقة.

- على وسائل الإعلام تعزيز التقارير المعمّقة حول القضايا الانتخابية، مع دمج التحقق من المعلومات وتثقيف الناخبين في تغطيتها الإعلامية.

ثالثًا: التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين

ثالثًا:

التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين

- تعزيز التعاون بين مختلف الأطراف مثل هيئة الإشراف على الانتخابات، والمجتمع المدني، والصحافيين، والأوساط الأكاديمية، ومنصات التواصل الاجتماعي، لضمان حوكمة منسقة لوسائل التواصل الاجتماعي وحماية نزاهة الانتخابات.

- يمكن للمسؤولين الحكوميين، والأحزاب السياسية، وهيئة الإشراف على الانتخابات، وأصحاب المصلحة الآخرين، وضع مدونة سلوك لوسائل التواصل الاجتماعي خلال الانتخابات، على غرار مدونة السلوك الطوعية التي أطلقها البرلمان الأوروبي لعام 2024، والتي تم تطويرها بالتعاون بين المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA) والأحزاب السياسية الأوروبية والمفوضية الأوروبية، بهدف تحديد معايير الحملات الرقمية الأخلاقية وتعزيز الانتخابات النزيهة والعادلة.

- يمكن للتحالفات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع التقني أن تطلق مناقشات لسياسات تهدف إلى مواءمة المصالح واستثمار الالتزامات القائمة أصلاً على شركات التكنولوجيا العالمية في أسواق أخرى، بما يعزز الشفافية والمساءلة في لبنان. وستسهم هذه الجهود في مواجهة المخاطر الرئيسية مثل الاستهداف الدقيق (MICROTARGETING)، والفرز الخوارزمي للمحتوى، وسوء استخدام البيانات، والمعلومات المضللة ذات الطابع الجندري، والإنفاق على الإعلانات السياسية، وتقنيات التزييف العميق (DEEPFAKES).

- [١] موتو، أدريانا. تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي والانتخابات في أوروبا. مركز أبحاث الإعلام والصحافة. ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. تاريخ الاطلاع: ١٢ آب/أغسطس ٢٠٢٥. https://journalismresearch.org/2024/12/regulation-of-social-media-and-elections-in-europe/
- [٢] محضر اجتماع الطاولة المستديرة عبر الإنترنت حول الإعلام والانتخابات. مؤسسة مهارات، ٢٨ أيار/مايو ٢٠٢٥.
- [٣] مؤسسة مهارات. استخدام الدعاية السياسية خلال الانتخابات النيابية اللبنانية لعام ٢٠٢٢ (٢٠٢٣). تاريخ الاطلاع: ٣ آب/أغسطس ٢٠٢٥. https://maharatfoundation.org/media/2436/political-propaganda.pdf
- [٤] مؤسسة مهارات. الخطاب السياسي المضلل وحملات التلاعب خلال الانتخابات النيابية اللبنانية لعام ٢٠٢٢ (٢٠٢٣). تاريخ الاطلاع: ٣ آب/أغسطس ٢٠٢٥. https://maharatfoundation.org/media/2438/misleading-discourse.pdf
- [٥] مؤسسة مهارات. خطاب الكراهية خلال الانتخابات النيابية اللبنانية لعام ٢٠٢٢ (٢٠٢٣). تاريخ الاطلاع: ٣ آب/أغسطس ٢٠٢٥. https://maharatfoundation.org/media/2437/hate-speech.pdf
- [٦] محضر اجتماع الطاولة المستديرة عبر الإنترنت حول الإعلام والانتخابات. مؤسسة مهارات، ٢٨ أيار/مايو ٢٠٢٥.
- [٧] موتو، أدريانا. تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي والانتخابات في أوروبا. مركز أبحاث الإعلام والصحافة. ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. تاريخ الاطلاع: ١٢ آب/أغسطس ٢٠٢٥. https://journalismresearch.org/2024/12/regulation-of-social-media-and-elections-in-europe/
- [٨] بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في لبنان ٢٠٢٢، التقرير النهائي، خدمة العمل الخارجي الأوروبي، ٧ تموز/يوليو ٢٠٢٢. https://www.eeas.europa.eu/eom-lebanon-2022/eu-eom-lebanon-2022-final-report_en
- [٩] بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في لبنان ٢٠٢٢، التقرير النهائي، خدمة العمل الخارجي الأوروبي، ٧ تموز/يوليو ٢٠٢٢. https://www.eeas.europa.eu/eom-lebanon-2022/eu-eom-lebanon-2022-final-report_en
- [١٠] محضر اجتماع الطاولة المستديرة عبر الإنترنت حول الإعلام والانتخابات. مؤسسة مهارات، ٢٨ أيار/مايو ٢٠٢٥.
- [١١] مؤسسة مهارات. أداء الإعلام الانتخابي خلال الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٢ (٢٠٢٢). تاريخ الاطلاع: ١٠ آب/أغسطس ٢٠٢٥. https://maharatfoundation.org/media/2288/100322-en_final-tv-monitoring-report.pdf
- [١٢] محضر اجتماع الطاولة المستديرة عبر الإنترنت حول الإعلام والانتخابات. مؤسسة مهارات، ٢٨ أيار/مايو ٢٠٢٥.
- [١٣] بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في لبنان ٢٠٢٢، التقرير النهائي، خدمة العمل الخارجي الأوروبي، ٧ تموز/يوليو ٢٠٢٢. https://www.eeas.europa.eu/eom-lebanon-2022/eu-eom-lebanon-2022-final-report_en
- [١٤] بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات (EU EOM).
- [١٥] محضر اجتماع الطاولة المستديرة عبر الإنترنت حول الإعلام والانتخابات. مؤسسة مهارات، ٢٨ أيار/مايو ٢٠٢٥.
- [١٦] محضر اجتماع الطاولة المستديرة عبر الإنترنت حول الإعلام والانتخابات. مؤسسة مهارات، ٢٨ أيار/مايو ٢٠٢٥.

مؤسسة مهارات

العنوان:
جديدة، المتن
لبنان

معلومات التواصل:
الموقع الإلكتروني: maharatfoundation.org
البريد الإلكتروني:
info@maharatfoundation.org

مهارات
Maharat

© بيروت ٢٠٢٥